انتهاء لقاءات عمان الاستكشافية دون تقدم

عباس يعلن الأسبوع المقبل «موت المفاوضات» وفك الارتباط مع إسرائيل

■ رام الله/وكالات

يلقي الرئيس الفلسطيني محمود عباس خطابا الأسبوع المقبل يعلن خلاله للشعب الفلسطيني فشل المفاوضات وفك الارتباط مع الجانب الإسرائيلي إضافة إلى نيته التوجه إلى قطاع غزة لإعلان تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وتوحيد شطري الوطن.

وقالت مصادر فلسطينية مقربة من دائرة القرار في ديوان الرئاسة الفلسطينية امس إن الرئيس عباس سيعلن في خطابه «موت» المفاوضات بشكل كامل مع الجانب الإسرائيلي بعد فشل اللقاءات في العاصمة الأردنية عمان وصعوبة التوصل إلى أي حل في ظل وجود حكومة يمينية متطرفة بقيادة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير خارجيته افيجدور ليبرمان.

وأشارت المصادر إلى أن اللقاء الأخير الذي عقد مساء أمس الاول انتهى دون تحقيق تقدم في أي من الملفات بسبب رفض الجانب الإسرائيلي وقف الاستيطان في المرحلة الحالية، مؤكدة أن الاجتماع كان الأخير وأن اللقاءات انتهت ولن تكون هناك أية اجتماعات أخرى استكشافية مع الجانب الإسرائيلي. وأوضحت أن اتصالات مكثفة تجريها أطراف عربية ودولية لإقناع الرئيس عباس بالعدول عن قراره الذي اعتبرته المصادر بالصيري بالنسبة للسلطة الفلسطينية، لافتة إلى أن هناك إصرارا كبيرا من قبل الرئيس عباس ومن خلفه القيادة الفلسطينية للمضي قدما في هذه القرارات بعدما أدركت تماما أنه لا يمكن التوصل إلى أي حل سلمي لجميع القضايا الأساسية مع الحكومة الإسرائيلية الحالية إضافة إلى تخاذل واشنطن ومعها دول الاتحاد الأوروبي عن لجم سياسة إسرائيل في التوسع الاستيطاني والانتهاكات اليومية في الضفة الغربية والتي كان آخرها اعتقال نواب المجلس التشريعي بمن فيهم رئيس البرلمان عزيز دويك.

وقالت المصادر إن الرئيس الفلسطيني يريد وضع العالم بأسره أمام حقائق أبرزها مستقبل ومصير السلطة الفلسطينية في حال مواصلة إسرائيل سياستها أحادية الجانب وضربها بعرض الحائط كافة المواثيق والاتفاقيات والأعراف الدولية. وكشفت المصادر أن عباس سيعلن خلال خطابه فك الارتباط مع الجانب الإسرائيلي بالكامل مما يعني إلغاء اتفاقيات موقعة بين الجانبين مثل اتفاقية باريس الاقتصادية إضافة إلى إعلانه نيته التوجه إلى قطاع غزة برفقة رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» خالد مشعل لإعلان تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وتوحيد شطري الوطن.

وقد انتهت امس المهلة التي كانت دعت إليها اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الاوسط بهدف تحقيق تقارب بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقال مسؤول فلسطيني إن محادثات الفرصة الأخيرة التي عقدت في الأردن الليلة قبل الماضية بين الجانبين لم تسفر عن إحراز أي تقدم.

وأكد المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن اسمه لوكالة الأنباء الألمانية أنه إذا لم يحدث تغير في المواقف فإنه يمكن اعتبار أن المحادثات قد انتهت، مشيرا إلى أن الإسرائيليين لم يقدموا حتى الآن مقترحاتهم حول مسألتي الأمن والحدود. وقال: «بداية من الآن، لا محادثات استكشافية». ومن المقرر أن يبحث الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع لجنة متابعة مبادرة السلام العربية التي ستعقد اجتماعا في الرابع من فبراير المقبل التحرك المقبل، وعلى رأس الخيارات المطروحة استمرار مساعي نيل عضوية كاملة في الأمم المتحدة.

وقال مسؤولون فلسطينيون إن المحادثات انتهت دون تحقيق أي تقدم وان الرئيس محمود عباس يعتزم استشارة الدول العربية بشأن خطوته القادمة. وتشتمل الخيارات التي يدرسها الفلسطينيون على المضي قدما في السعي للفوز بعضوية الأمم المتحدة والمصالحة مع حركة «حماس». وقال مسؤول فلسطيني مطلع على المحادثات «لم يقدم الاسرائيليون شيئا جديدا في هذه الاجتماعات. وسوف نتجه الآن إلى تقييم الخيارات المتاحة لنا ونشاور أشقاءنا في الجامعة العربية في الرابع من فبراير».

وكان وزير الخارجية الاردني ناصر جودة اعلن الاربعاء أنه لن تكون هناك اجتماعات بين مفاوضين فلسطينيين واسرائيليين في عمان الاسبوع المقبل. وقال جودة في تصريحات اوردتها وكالة الانباء الاردنية الرسمية «لا اجتماعات في عمان بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي خلال الاسبوع المقبل وذلك ليتسنى لنا تقييم ما وصلنا اليه وكيفية الانتقال الى المرحلة القادمة».

واوضح أن «هذه الاجتماعات ومع تباين المواقف اتسمت بالوضوح والصراحة والجدية»، مشيرا «اننا الان بمرحلة تقييم لنتائج هذا الجهد بالتشاور في الايام القادمة مع الاطراف المعنية والرباعية الدولية ولجنة المبادرة العربية للسلام».

واكد جودة ان الاجتماعات التي عقدت في عمان مؤخرا جاءت «انطلاقا من قناعتنا المشتركة بأن الجمود يعود بأثر سلبي وان المفاوضات هي السبيل الامثل للوصول الى الهدف المنشود الذي نسعى اليه جميعا وهو اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني استنادا الى الشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها ومبادرة السلام العربية وبيان اللجنة الرباعية الدولية في ٢٣ سبتمبر الماضي».

وشدد جودة على «استمرار الاردن باجراء الاتصالات والاجتماعات وبذل كافة الجهود للوصول الى تقييم شامل حول آلية الاستمرار بهذه المفاوضات وكيفية التحرك بالمرحلة القادمة».

الأمم المتحدة: ثوار ليبيا يعذبون السجناء لديهم

■ ،،نيويورك/ا ف ب

اعربت الامم المتحدة عن قلقها من "الكتائب الثورية" في ليبيا المتهمة بانها وراء حوادث مدينة بني وليد واحتجاز الاف الاشخاص في سجون سرية، حسب ما اعلن مسؤولان في الامم المتحدة الاربعاء الماضي.

واشارت المفوضة العليا لحقوق الانسان نافي بيلاي الى ان الحكومة الليبية "لم تسيطر كليا بعد" على "هذه الكتائب الثورية" التي قاتلت كتائب القذافي.

واعربت عن "قلقها الشديد من ظروف اعتقال الاشخاص الذين تحتجزهم الكتائب" ومنهم "عدد كبير من رعايا افريقيا شبه الصحراوية" متهمين بانهم دعموا القذافي. وتلقى مكتبها "معلومات عن حصول عمليات تعذيب" في مراكز الاعتقال السرية هذه.وطالبت بان تكون "جميع مراكز الاعتقال تحت اشراف" حكومة طرابلس. واعتبرت ايضا ان السلاح الذي حصلت عليه الكتائب يشكل "تهديدا لحقوق الانسان".ومن ناحيته، اتهم الممثل الخاص للامم المتحدة في ليبيا ايان مارتن الكتائب بانها وراء حوادث دموية وقعت مؤخرا في بني وليد، اخر معقل للنظام المخلوع، وفي طرابلسوقال امام مجلس الامن في نقاش حول ليبيا "بالرغم من ان السلطات قد تجحت في السيطرة على هذه الحوادث "... فهناك دائما امكانية لكي تتجدد اعمال العنف هذه وان تؤدي الى "تصعيد".وكان وزير الدفاع الليبي اسامة الجويلي اعلن للصحافيين خلال قيامه بجولة في احياء مدينة بني وليد الاربعاء الماضي ان "المدينة باتت تحت سيطرة الحكومة الليبية".

واضاف: "تمت معالجة المشكلة.. كانت مشكلة داخلية. المعارك لم تكن بين الثوار وانصار القذافي بل بين مجموعتين من الشبان، احداهما اللواء ٢٨ مايو".

واللواء ٢٨ مايو هو الاكبر في بني وليد ويتبع لوزارة الدفاع الليبية.

واوضحت بيلاي امام مجلس الامن انه يتوجب على الحلف الاطلسي ان يقدم معلومات حول الاجراءات التي اتخذت لتحاشي وقوع خسائر مدنية خلال القصف الذي سبق سقوط معمر القذافي العام الماضي.

وقالت: "حتى الآن، كل شيء يدل على ان الحلف الاطلسي قام بجهود لتقليص الخسائر المدنية الى الحد الأدنى "..." ولكن يجب ان يقدم معلومات" حول الحالات التي سقط فيها مدنيون وحول "الإجراءات الوقائية التي اتخذت".

جماعة مسلحة تحذر السفارات الأجنبية من التدخل في الشؤون العراقية

مقتل ١٨ عراقياً و«القاعدة» يحاول استمالة «الصحوات»

■ بغداد/وكالات

قتل ١٨ عراقياً في عمليات اغتيال وتفجيرات أصيب فيها ١٦ آخرون. وبينما حذرت وزارة الداخلية من أن تنظيم "القاعدة" يمارس ضغوطاً كبيرة لاستمالة الصحوات وإعادة انضمامهم إلى صفوف التنظيم مرة أخرى، دعت جماعة عراقية مسلحة تدعى فوج "٩ بدر" كل الفصائل على اختلاف مذاهبها وأديانها لعدم إلقاء السلاح للرد على تدخلات بعض الدول في الشأن العراقي الداخلي، محذرة من الدور الذي تلعبه بعض السفارات الأجنبية.

وقال العقيد شيرزاد عارف من شرطة كركوك إن دراجة بخارية انفجرت أمس في حي ٩٠ قرب مدرسة رابعة العدوية بوسط المدينة، ما تسبب في مقتل ٣ مدنيين وإصابة ٨ بجروح. وفي بعقوبة (٦٠ كيلومتراً شمال شرق بغداد) أصيب رجل وابنه بجروح في تفجير عبوة ناسفة عند منزلهما في حي التحرير (وسط). وذكرت الشرطة إن مسلحين قتلوا بالرصاص ابن زعيم قبلي سني بارز أمام منزله في غرب الموصل (٣٩٠ كيلومترا شمال بغداد). وأضافت أن انفجار قنبلة زرعت في سيارة مدنية أدى لمقتل قائدها وراكب آخر في ساعة متأخرة من مساء أمس الأول بجنوب كركوك. كما قام مسلحون باغتيال ٢ من رجال الشرطة بأسلحة مزودة بكواتم صوت أمام منزليهما جنوب شرق المدينة نفسها.

ولقي ١٠ أشخاص مصرعهم وأصيب ٦ آخرون في تفجير بمنطقة الحامية التابعة لمدينة المسيب (١٠٠ كيلومتر جنوب بغداد) أمس. وقالت مصادر بالشرطة العراقية إن مسلحين مجهولين قاموا فجر أمس بتفجير منزل تقطنه عائلتان لشقيقين يعملان في شرطة محافظة بابل، ما أدى لمقتلهما وزوجتيهما وأطفالهم. وأشارت المصادر إلى إصابة ٦ آخرين بينهم رضع وأطفال لم تتجاوز أعمارهم الـ٥ سنوات. وقال ضابط برتبة ملازم أول في شرطة الحلة إن التفجير تسبب في أضرار بالغة بـ٦ منازل مجاورة.

وأكد مصدر طبي في مستشفى المسيب "تلقي جثث ١٠ أشخاص بينهم نساء وأطفال". وأوضح أن "الضحايا هم امرأتان و٤ أطفال أعمارهم أقل من ١٠ سنوات، وولدان عمرهما نحو ١٠ سنوات وشرطيان اثنان".

وتقع المسيب ذات الغالبية الشيعية، في محيط منطقة تعرف بـ"مثلث الموت" في جنوب بغداد وهي منطقة شهدت أعمال خطف وقتل شبه يومية خلال موجة العنف الطائفي بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ وبينما تراجع العنف بشدة منذ ذروة الصراع الطائفي إلا أن بعضاً من أسوأ الهجمات وقع في العام الماضي بعدما اتخذ رئيس الوزراء نوري المالكي إجراءات ضد طارق الهاشمي النائب السني لرئيس البلاد وصالح المطلك النائب السني لرئيس الوزراء وهما من أبرز الساسة السنة، بعد انسحاب القوات الأمريكية في منتصف ديسمبر، ما أشعل أزمة سياسية هددت بانهيار الحكومة العراقية. وأصبح أفراد الجيش والشرطة وموظفو الحكومة والساسة أهدافاً متكررة للهجمات، بينما يحاول مسلحون تقويض الحكومة وتحدي قوات الأمن التي تم بناؤها.

على الصعيد نفسه، حذرت وزارة الداخلية العراقية أمس من محاولة تنظيم "القاعدة" استقطاب قوات الصحوة إلى صفوف التنظيم مرة أخرى. وتأتي التحذيرات بعد يومين من اغتيال الملا ناظم الجبوري، القيادي السابق الذي انشق عن القاعدة وأصبح أحد كبار قادة الصحوات ومسؤولا في هيئة المصالحة الوطنية. وقال الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عدنان الأسدي في تصريح صحفي إن "وزارة الداخلية تمتلك معلومات عن ضغط كبير يمارسه تنظيم القاعدة الإرهابي لثني أفراد الصحوات عن موقفهم الوطني وإعادتهم إلى صف القاعدة أو ما يسمى بدولة العراق الإسلامية".

ويذكر أن الصحوة تنظيم عشائري تشكل في سبتمبر ٢٠٠٦م وانطلق من محافظة الأنبار لمقاتلة تنظيم القاعدة قبل أن ينتقل لمعظم المدن ذات الأغلبية السنية في العراق. وتمكنت الصحوات من القضاء على تنظيم القاعدة في معظم هذه المدن. وبلغ عدد عناصر الصحوة في ذروتها ٩٠ ألف عنصر، استوعبت الحكومة العراقية ٢٠٪ منهم في مؤسساتها الأمنية، والبقية في مؤسسات مدنية.

على الصعيد نفسه، دعا تجمع مدني تشكل الأسبوع الماضي الفصائل المسلحة الشيعية والسنية والمسيحية بعدم إلقاء السلاح للرد على التجاوزات الكويتية على العراق، والتصدي للتدخلات الخارجية في الشأن العراقي. ?وقال المتحدث باسم جماعة "٩ بدر" التابع لـ"ائتلاف أبناء العراق الغيارى" عبد الله المحمداوي في بيان أمس إننا "نطالب فصائل لواء اليوم الموعود وعصائب أهل الحق وكتائب حزب الله وجيش النقشبندية والمقاومة السنية والشباب المسيحي والفصائل المسلحة الأخرى بكافة انتماءاتها وأطيافها بعدم إلقاء السلاح والوقوف في وجه التدخلات السافرة في شأن العراق وسيادته".

وحذر المحمداوي "من الدور الذي تمارسه سفارات بعض الدول في العراق"، مؤكداً أن "العراق يواجه تحديات خارجية سواء من بعض دول الجوار أو من بقايا قوات الاحتلال الأمريكي". ?وكان الأمين العام لـ"ائتلاف أبناء العراق الغيارى" عباس المحمداوي أعلن في ٢١ يناير ٢٠١٢م، عن تشكيل فوج للرد على التجاوزات الكويتية بحق العراق يحمل اسم "٩ بدر"، مشيراً إلى أنه يضم متطوعين من منظمات المجتمع المدني من كافة الأطياف العراقية يمثلون العشائر العربية من وسط العراق والمحافظات الغربية والجنوبية.

الجامعة العربية وأزمة سوريا

عبدالملك السلال

■ عادةً ما تتجه الأنظار إلى جامعة الدول العربية عندما تتصاعد التهديدات التي تواجه المنطقة العربية، ؛ علّها تستطيع القيام بدور في دفع الخطر أو وضع حد لاعتداءات القوى المعادية، أو النجاح في بلورة موقف عربي موحد، يمكن من خلاله التصدي لها والتعامل معها. وقد بنت الشعوب العربية آمالاً عريضة على هذه الجامعة باعتبارها المنظمة الأم التي انتظمت في ثنايا كل الدول العربية، غير أن هذه الآمال كانت في الواقع أكبر من إمكانات الجامعة ومن هامش الحركة المتاح لها؛ فجاء إخفاقها في تحقيق هذه الآمال محبطاً لتلك الشعوب من ناحية، وفاتحاً الباب أمام دعاة التشرذم والقطرية من ناحية أخرى.

وباعتبارها منظمة دولية ذات طابع سياسي؛ فقد مثلت الجامعة العربية في نظر الشعوب العربية غاية تحقيق الاستقلال والأمن لدولها، والسعي نحو تحقيق التضامن والوحدة العربية، غير أن طريق الجامعة قد اعترضته عقبات عدة، أدت إلى فشلها في تحقيق تلك الأهداف التي جاء بها ميثاقها؛ الأمر الذي قاد إلى مزيد من الشك في قدرتها على العمل والإنجاز.

تتعدد مظاهر أزمة الفعالية التي تعاني منها جامعة الدول العربية بتعدد الأهداف التي أنيط بالجامعة أمر القيام على تحقيقها، وذلك لأن قرارات ميثاق الجامعة وما ألحق به من وثائق، خاصة اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي لعام ١٩٥٠م، يمكن القول معها إن ثمة أهدافًا أمنية وسياسية واقتصادية وتنظيمية تضمنتها هذه الوثائق، وسعى واضعوها إلى تحقيقها من وراء إنشاء هذه المنظمة.

ويلاحظ أن دافع الأمن أحد أهم الدوافع- إن لم يكن أهمها على الإطلاق- وراء إنشاء جامعة الدول العربية، ويشمل هذا الدافع جانبين أساسيين، أولهما: ضمان الأمن الفردي والجماعي للدول الأعضاء في مواجهة الدول غير الأعضاء في المنظمة، وذلك بخلق الآليات الكفيلة بتحقيق الدفاع الشرعي ضد أي عدوان قد تتعرض له إحدى الدول الأطراف في المنظمة أو بعضها من جانب دول ليست أعضاء فيها، وثانيهما: ضمان الأمن في العلاقة بين الدول الأعضاء في المنظمة، بمعنى الحيلولة دون تصاعد نزاعاتها المشتركة إلى حد التصادم العسكري، وذلك من خلال خلق الآليات الكفيلة بتحقيق التسوية السلمية لمنازعاتهم، إن نجاح الجامعة العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات العربية- العربية، كان محدودًا للغاية، ومن مظاهر ذلك أنه من بين سبعة وستين نزاعًا بين الدول العربية في الفترة من ١٩٤٥-١٩٨١م لم تقم الجامعة إلا بتسوية ستة نزاعات فحسب، وذلك بنسبة مئوية لا تكاد تبلغ ٩٪.

خلاصة القول: أن الإخفاق وعدم الفعالية كانا هما الأصل، وكان النجاح هو الاستثناء، في تجربة جامعة الدول العربية إزاء جوانب الأمن والدفاع.

أن التنسيق السياسي في مقدمة الأهداف التي سعت الدول العربية إلى تحقيقها من وراء إنشاء الجامعة، وإذا كانت الأخيرة قد استطاعت من خلال قراراتها ومواقفها، بالإضافة إلى المبادئ والأهداف التي تحددت في ميثاقها، أن تبلور ملامح موقف عربي موحد إزاء عدد من القضايا ذات الأهمية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وقضايا الأمن والدفاع عن المنطقة العربية، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية.. فإن مثل هذا الموقف لم يكن إلا تعبيراً عن الحدود الدنيا التي لا ينبغي تخطيها في التعامل مع قضايا معينة، دون أن يعني تماثلاً مطلقاً في المواقف التي تتخذها كل دولة من هذه الدول على حدة، ودون أن يعني تماثلاً في درجة التأييد بين كل دول المجموعة إزاء موقف معين.

والحق أن الجامعة العربية قد تمكنت في هذا الصدد من خلق آلية جديدة لم ينص عليها ميثاق، لتحقيق درجة أعمق من التنسيق والتعاون السياسي بين دولها، تمثلت في مؤتمرات القمة العربية، والتي تعد قناة فعالة للعمل العربي المشترك، خاصة في الأوقات الحرجة التي تتطلب سرعة في اتخاذ القرار والسعي إلى تنفيذه، فمما لا شك فيه أن دبلوماسية القمة هذه، لا سيما بعد أن قدر لها أن تتمتع بصفة الدورية من شأنها أن تزيل خصومات شتى وتهيئ الفرصة لحل مشاكل تبدو مستعصية بين الدول العربية بعضها البعض.

غير أن ما تقدم لا ينفي حقيقة أن التنسيق السياسي العربي في أدنى درجاته، وليس أدل على ذلك من الخلافات الكثيرة المثارة بين الدول العربية، وفي القلب منها الأزمة السورية العاصفة .. التي اصطدمت - وللأسف الشديد - بجدار من الشك المتبادل بين دمشق و الجامعة العربية تزامن مع ثورات الربيع العربي مما زادها بلة وخلط معه الأوراق كثيرا .. لاسيما أن الكثير يرى بأن الجامعة وأمينها العام نبيل العربي أضحى مسيرا من قبل بعض الدول الخليجية فما الذي يمكن أن تقدمه الجامعة العربية في سوريا بعد إن استنفذت كل الجهود الممكنة ..وهل هناك حل يلوح في الأفق قبل تدويل الأزمة مع سوريا وهل هناك إمكانية في هذا الظرف العصيب التي تشهده الأمة لعقد القمة العربية المؤجلة في بغداد .. أم أنه ولى زمن انعقاد القمم العربية ؟

Ssalala99@gmail.com

أشار إلى تورط أمن الجامعة الأمريكية وإدارتها تتهمه بالكذب وتأجيل محاكمة مبارك إلى الغد

دفاع العادلي يتهم إسرائيل بقتل متظاهري الثورة

■ القاهرة/وكالات

قررت محكمة جنايات شمال القاهرة برئاسة المستشار أحمد رفعت، تأجيل محاكمة الرئيس المصري السابق حسني مبارك ونجليه علاء وجمال ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي وستة من كبار مساعديه إلى غد السبت، لاستكمال المرافعات عن العادلي.

وكان دفاع العادلي قد اتهم في مرافعته أمس جهات أجنبية وإسرائيلية على وجه الخصوص بالوقوف وراء قتل المتظاهرين وضباط الشرطة، بغية الإيقاع بين الجانبين وإحداث فتنة وفوضى في مصر وإلصاق الاتهام بالشرطة خلافا للحقيقة. كما اتهم أفراد أمن الجامعة الأمريكية بالقاهرة بقتل المتظاهرين في ميدان التحرير، نافيا عن قوات الشرطة كافة الاتهامات المتعلقة بقتل المتظاهرين في الميدان.

وقال إن كافة الأحراز التي تضمنتها القضية طالتها يد العبث، فضلا عن أنها لا تحمل أية فوارغ لطلقات حية، وأن ما تضمنته الدعوى كان مقصورا على فوارغ لطلقات خرطوش وأعيرة مطاطية وقنابل غاز مسيلة للدموع، مشككا في سلامة إجراءات التحريز لتلك الفوارغ على نحو أدى إلى التلاعب فيها، الأمر الذي يدعو الدفاع للمطالبة من المحكمة باستبعادها بالكامل.

وأشار إلى أن أفراد أمن الجامعة الأمريكية قدموا للنيابة العامة ٧١ ظرفا لذخيرة خرطوشية فارغة بعد ٣٦ يوما من أحداث ميدان التحرير متسائلا "ما الذي جعلكم تنتظرون ٣٦ يوما ولماذا أبقيتم تلك الذخيرة بحوزتكم طوال هذه المدة"، متهما أفراد أمن الجامعة الأمريكية بإطلاق أعيرة الخرطوش صوب المتظاهرين وإلصاق الاتهام بضباط الشرطة. مشيرا إلى أن أفراد أمن الجامعة قالوا في تحقيقات النيابة إن ١٥ ضابطا قاموا باقتحام المبنى وتمركزوا فوق سطح الجامعة وأخذوا يطلقون الأعيرة النارية على المتظاهرين، وهو الأمر الذي يخالف الحقيقة والواقع من أفراد الأمن بالجامعة هم أنفسهم الذين قاموا بإطلاق النيران على المتظاهرين حماية لمبنى الجامعة من وجهة نظرهم، بعد أن حاول متظاهرون اقتحام الجامعة وتحطيم منشآتها ورشقها بالمولوتوف.

وأشار دفاع العادلي، في معرض اتهامه لأمن الجامعة الأمريكية بقتل المتظاهرين، إلا أن كاميرات المراقبة بالجامعة لم تلتقط أي مقاطع مصورة لأحداث قتل المتظاهرين في ميدان التحرير أو لأحداث اقتحام ضباط الشرطة للجامعة واعتلائهم لسطحها، وأن أفراد الأمن حينما تم سؤالهم في هذا الصدد كانت إجاباتهم أن كاميرات المراقبة لم تقم بأية أعمال تصوير يوم ٢٨ يناير.

وقال المحامي محمد الجندي عضو هيئة الدفاع عن العادلي، إن جميع فوارغ طلقات الخرطوش لا تقطع بنسبتها لسلاح معين أو جهة محددة لاختلافها وصفا ونوعا، حيث إن تلك الطلقات تختلف من حيث العيار والنوع وبلد المنشأ بما يؤكد أنها لا تخص جهاز الشرطة.

واتهم جهات أجنبية عدة بالوقوف وراء قتل المتظاهرين وكذلك قتل ضباط وجنود الشرطة، موضحا أن التحقيقات تضمنت شهادات لضباط الشرطة بقيام سيارات تحمل أرقام دبلوماسية وسياسية تطلق النيران على المجندين والضباط دون أن يتمكنوا من التصدي لها نظرا لعدم وجود تسليح مع قوات الشرطة والأمن المركزي، بما يمكنهم لاتخاذ اللازم والتعامل مع تلك السيارات.

وأشار الدفاع إلى أن قوات الأمن تمكنت، أثناء أحداث الثورة، من ضبط شخصين أحدهما قطري والثاني فلسطيني وبحوزتهما أسلحة نارية، داعيا المحكمة لإجراء تحقيق في هذا الأمر للوقوف على ملابساته. واعتبر دفاع العادلي أن الهيئات الدبلوماسية وجهات أجنبية شتى لم يسمها تعيث فسادا في أرض مصر وترتع في ربوعها لإحداث فتنة وفوضى وإسقاط الدولة. كما اعتبر أن تحقيقات النيابة العامة في القضية قد شابها القصور.

وقال الدفاع إن العادلي كانت قد وردت إليه إخطارات من اللواء عدلي فايد مدير مصلحة الأمن العام واللواء حسن عبدالرحمن رئيس جهاز مباحث أمن الدولة بشأن سرقة سيارات دبلوماسية من جراج السفارة الأمريكية وأنه لدى مرور إحدى هذه السيارات بالقرب من وزارة الداخلية تم استيقافها في أحد الأكمنة الشرطية، حيث تبين أن بها بعض الأجانب من جنسيات مختلفة لم يتم التعرف على هويتهم سوى فرد واحد هولندي الجنسية.

وأضاف أن هؤلاء الأجانب شرعوا في إطلاق النيران بأسلحة نارية آلية صوب ضباط وأفراد الأمن لدى استيقافهم على نحو تسبب في مقتل ثلاثة من ضباط الشرطة قبل أن يتم إلقاء القبض على الشخص الهولندي والذي كان يحوز سلاحا ناريا آليا، وإيداعه قسم شرطة عابدين تمهيدا لاتخاذ الإجراءات القانونية حياله، إلا أنه تم في أعقاب ذلك بوقت بسيط اقتحام قسم الشرطة وحرقه وتهريب المتهم الهولندي. مطالبا المحكمة باستدعاء مأمور قسم شرطة عابدين لمناقشته في تفاصيل هذه الواقعة.

واعتبر دفاع العادلي أن قتل المتظاهرين كان جزءا من مخطط إسرائيلي، مشيرا إلى أن إسرائيل هي التي استولت على سيارات تتبع الشرطة المصرية وأخرجت عناصر حبيسة بالسجون لها في مصر، وقامت بإرسال هذه السيارات إلى قطاع غزة، حتى يظهر للعيان أن حركة حماس والفلسطينيين هم من أقدموا على تلك الأفعال وإظهارهم على غير الحقيقة وكأنهم شاركوا في قتل المصريين.وطالب بإعادة استدعاء المشير طنطاوي وعمر سليمان وقائد الحرس الجمهوري واللواء طارق الموجي قائد فرقة مكافحة الإرهاب بمباحث أمن الدولة لسؤالهم حول وقائع قتل المتظاهرين، وما إذا كانت قد صدرت تفويضات أو تعليمات لجهاز الشرطة لإطلاق الذخيرة الحية صوب المتظاهرين.وسارعت إدارة الجامعة الأمريكية بالقاهرة بنفي ما قاله دفاع العادلي بأن أفراد أمن الجامعة هم من قاموا بقتل الثوار في يناير الماضي. ووصفت إدارة الجامعة ما قاله دفاع العادلي بأنه "ادعاء كاذب وغير صحيح على الإطلاق وتنفيه الجامعة جملة وتفصيلا فجميع أفراد الأمن بحرم الجامعة بالتحرير من المصريين وغير مسلحين على الإطلاق".

وأكدت الجامعة أنها ليس لديها أية كاميرات مراقبة في أي مكان بالحرم الجامعي بميدان التحرير كما لا تمتلك أي تسجيلات فيديو تقوم بإخفائها، على عكس اتهامات دفاع العادلي بأن الجامعة تمتلك ولم تسلم فيديوهات عن الأحداث التي صورتها كاميرات مراقبة الجامعة.

اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء
صوتك يبني وطنك.. شارك في الانتخابات الرئاسية المبكرة ٢١ فبراير ٢٠١٢م.
الانتخابات الرئاسية